



## على الخلاف

بعد فُضي نحو شهر على انطلاقته الحراك الشعبي في لبنان، وتعرّض السلطة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعامل الفعّال مع مطالب الناس، اقتربت قوى بارزة

في الحراك من لحظة الكلام المسوؤل، بعيداً عن فوضى الشعارات والعناوين غير الواضحة، والتي سيطرت على المناخ المرافقة للتظاهرات في كل

وحاجات.

إذا كان البلد مجتمعه متكثلاً حول عقيدة قومية أو إن كانت غالبية تتبع الدين نفسه أو إن كانت القوى العسكرية متماسكة حول عصبية شديدة، يمكن الدولة أن تستعير شرعيتها من القومية أو من الدين أو من الجيش، من حولنا مجتمعنا بواقعه لا يستطيع أن يعطي شرعية لسلطة على هذه الأسس.

الطريقة الوحيدة في لبنان لتكون فيه دولة فعلية، هي اعتماد شرعية سياسية هي بالتحديد الدولة المدنية، أي النقيض الساطع لانتلاف الكؤنات والطوائف.

ماذا يعني أن تكون الدولة قوية؟ يعني أن تحظى بالشرعية الكافية في نظر مواطنيها ومواطناتها كي تؤطر مواردكم من دون كلفة التردد أو الانكفاء أو الرشوة أو القمع.

كيف تُنشأ دولة قوية؟ هنا أيضاً الموضوع ليس موضوع عقائد ولا إيديولوجيا، إنّما هو موضوع وقائع

## كيف يصلح الانتقال؟

يطرح الناس عن حق سؤالين: أين قيادة الحراك؟ وكيف يحصل الانتقال؟

من أي منطلق يأتي السؤالان؟ من قلق مزدوج من الحراك وعليه وعلى النخاض، من هواجس مستحكمة في المجتمع بأسره، من يشارك في الحراك، ومن يقف جانبا، ومن يتفقد، على ضوء تجاربه المرة. هذه الهواجس ملازمة للطوائف، فالطوائف لا تتشكل إلا من الهواجس حيال سلطة خارجية بالنسبة إليها، وهي تنتج الهواجس بين بعضها دون أن يعني ذلك أن هذه التدخلات تُشعر بقوة في ظرف من الظروف وتُشعر باقي الطوائف بقوتها فتولد قلقا لديها ولكنها تصبح معرضة لتهديدات الخارج أو إغراءاته، أم تلك الطوائف التي تشعر بضعف فتدعو لتستعير قوة أو حماية من الداخل أو من الخارج، وهذا ليس عارضا وليس خاصا بهؤلاء أو أولئك، بل هو ترجمة لعلاقات السلطة في المجتمع، في لبنان وفي كل المنطقة (سوريا والعراق) وهو ما يبنى المشروع الإمبريالي، من الاستعمار إلى الصهيونية، فعله على أساسه.

التي تتكشّف اليوم، أي تشكل السلطة من المجتمع، من دون إغفال السبل الخلافية التي يبدو المجتمع وكأنه منقسم حياها، فيغفل عن عوارض وآفاته وعن أسبابها معاً.

لبنان، الجديد، هو تصرّف القوى والمجموعات المعنية بمسؤولية إزاء الإقدام على عرض أفكار وأوراق عملك تساعد على إنتاج المشروع البديك لسلطة قادرة

على مواجهة الازمة القائمة، تنشر «الأخبار» اليوم، ورقتين: الأولى أعدتها حركة «مواطنون ومواطنات» ووقعها أمين عام الحركة شربك نحاس. والثانية

عُرّضت كمسوّدة على اجتماع عُقد أمس بين قوى ومجموعات وشخصيات معنية بالحراك، في ضدق الكومودور. «الأخبار» تفتح الباب أمام النقاش العام حول هذه

الأوراق وغيرها من المعنيين والجديين في مقاربة الازمة، بحثاً عن حلّ يقوم على أساس احترام سيادة هذا البلد وحرية شعبه في تقرير مصيره

# المأساة ليست قدراً... بل قد توفر فرصة استثنائية

شربك نحاس\*

الوقائع

بمرور شهر على بدء الانتفاضة الشعبية المباركة، يكون لبنان قد سجّل أرقماً قياسية في تاريخه، شهر كامل متواصل من التظاهر في المناطق اللبنانية كافة، وإن بوتيرة متفاوتة، وإقبال للمصارف ثلاثة أسابيع من أصل أربعة، وتعطل الآليات السياسية التقليدية من حكومة ومجلس نواب واستشارات وتكليف.

ترامن هذه السوابق ليس صدفة، فاقفال المصارف نتيجة لازمة مالية حادّة وغير متوقعة، وبقاء الناس في الشارع هو أيضاً نتيجة للسبب نفسه، النتيجة الثالثة لهذه الازمة، وإن كانت أقلّ بداهة، هي سقوط النظام السياسي القائم على تحالف

وتخصص ستة زعماء لأربع طوائف واستتباعهم لأخرى، سقوط من داخله، بفعل توقف الدفق في شريانه الأساسي، أي توقف دخول الدولارات إلى دورة التوزيع.

المهمّ هنا أن الإفلاس لم يحصل لأن الناس تظاهروا، أو لأن بعض السياسيين تطلّوا خلف المنظاريين بعد أن استقالوا من مسؤولياتهم فيما غيرهم يكابر ويستنزف الناس بالتعب والتعب، أو نتيجة تدخلات كل من طالت يده، وأطول يد اليوم في العالم وفي منطقتنا هي يد الهيمنة الأميركية، وشركائها الغربيين، وخاصة زراعا المحلية إسرائيل، من دون أن يعني ذلك أن هذه التدخلات غير موجودة، فهي مقيمة ويسهل فعلها كلما كانت المجتمعات مقسّمة.

نحن في حركة (مواطنون ومواطنات في دولة) نرى أن هذا المصطلح في تاريخ بلدنا دقيق جداً، وأنه مشوب بمخاطر كبيرة قد تؤدي إلى دمار المجتمع، لكنه يشكل في الوقت نفسه فرصة ثمينة لإجراء تصحيح تاريخي في مسارنا السياسي، من خلال وضع أسس صلبة لدولة فعلية، أي دولة مدنية، الوحيدة القادرة على حماية المجتمع، أي الجميع.

ولأن المصطلح تاريخي ودقيق، فلا بدّ من تناول الأمور التي تُعتبر شائكة في المشهد السياسي اللبناني بوضوح كامل، بدءاً بالمخّ منها، أي الازمة المالية المتدرّجة، وصولاً إلى أصل المسألة التي تتكشّف اليوم، أي تشكل السلطة من المجتمع، من دون إغفال السبل الخلافية التي يبدو المجتمع وكأنه منقسم حياها، فيغفل عن عوارض وآفاته وعن أسبابها معاً.



## مواطنون مواطنات في دولة

كيف تتصرّف؟

المرحلة الأولى: الإقرار بالواقع ومعرفة حضمّها، إنّما نتخبط فيها من دون هدى، نريد إدارتها بشكل هادف. تقوم الحكومة بجدرة دقيقة لمعرفة حجم الأموال التي ما زالت متاحة فعلياً للدولة وللنظام المصرفي، لا نتغشّ حتى نستطيع مواجهة الواقع، واركز، الإرت للعين.

المطلوب حكومة تدير الإرت للعين من خلال مرحلة انتقالية أصبحنا في خضمّها، إنّما نتخبط فيها من دون هدى، نريد إدارتها بشكل هادف. تقوم الحكومة بجدرة دقيقة لمعرفة حجم الأموال التي ما زالت متاحة فعلياً للدولة وللنظام المصرفي، لا نتغشّ حتى نستطيع مواجهة الواقع، واركز، الإرت للعين.

نقول أولاً إن الانتقال يجب أن يكون سلمياً، لأننا نعرف ما في هذا البلد وحوله، ماذا يعني هذا القول؟

يعني أن سلطة الأمر الواقع التي تعطلت إجرائياً ما زالت ممسكة بالجزء كبيرة من مجتمعنا. الضغط عليها يجب أن يستمر، وهو مستمر بحكم تدرّج الإفلاس، الضغط بالحشر وبالتظاهر والوقائع، إنّما الضغط أيضاً بوضوح الطرح السياسي البديل، يضع كل واحد من قياداتها، خمسة أو ستة أو سبعة، أمام مسؤولياته التاريخية، ويرسم في وجه العدو الإسرائيلي، وليس خباهره الأفضل الواهم، أي استنفاء النظام الذي القوه، إما العنف والمفاوض، إنّما على شروط هذا سلمى للسلطة إلى مرحلة انتقالية وفق صيغة سياسية محددة هي التي نطرحها في هذه الوثيقة.

نعرف كلنا أوضاع بعضنا البعض، نحن جميعاً أولاد هذا البلد، نعرف مسؤوليتنا ونحملها، نقبل بإدارة الإرت للعين، نريد الانتقال السلمي، أي التفاوض، إنّما على شروط هذا الانتقال، نحدد خياراتنا الأساسية ونبتنقلها، نعدّد خياراتنا الواقعية التي لا تلتبس حياهاها الأسباب والاحتناج، وإن لم تكن مطابقة للصور المثالية لنظام السلطة منذ عقود، ولكن مسؤولية كل واحد منهم كبيرة جداً اليوم، وهي تتظهر بسرعة مع سقوط مواقف الإرتكار.

اصطناعية ولا بعمليات تزوير لنشر موازنة من دون عجز، في حين يعمّ الخراب الإدارات والمؤسسات والأسر، نريد أن نعرف الذهب أين صار؟ كم منه متاح فعلياً؟

بموازاة هذه الجردة للموجودات المتاحة فعلياً، يتوجّه عدد من السفراء فوق العادة، الموثوقين إلى أبعد حد، للتفاوض مع الدول الغربية والبيعية، والمؤسسات الدولية، التي لها اهتمام بلبنان، يعني، من دون سنّاعة، التي لها مصالح فيه.

تفاوض اقتصادي ومالي إنّما أيضاً وحكماً تفاوض سياسي، لنعرف بشكل محدد ما هو مقبول منا ومُتاح من الخارج مالياً وعينياً وتجارياً، وخلال هذه الفترة، تكون الحكومة من خلال صلاحياتها التشريعية قد علّقت مفاعيل كلّ العقود المالية.

نأمل أن تُؤول هذه الجردة إلى نتيجة تفصح للحكومة مجالاً مرحباً بالحركة، وإن كنا لن نتفاجأ إذا أتت نتيجتها غير سارة، لمانا؟ لأن المكابرة التي طالت لسنوات عديدة، تحت شعار شراء الوقت، قد زادت الأعباء وراكمت الخسائر، قبل ستة أشهر كان الوضع أفضل من اليوم، فكيف منذ ثلاث سنوات، وهو اليوم أفضل مما سيكون عليه بعد شهر.

### المرحلة الثانية: ضبط مفاعيل الإفلاس

على أساس نتائج هذه الجردة يتمّ الانتقال إلى مرحلة ثانية، ومدتها من ثلاثة إلى ستة أشهر، خلالها، نتولى أجهزة السلطة التنفيذية بصلاحياتها التشريعية مراقبة كلّ التطلّرات المالية والاجتماعية والأمنية يوماً بيوم وساعة بساعة، لتواكبها بمروحة من الإجراءات الثورية التي تدرّج مضامينها بحسب هذه التطورات، والتي لا يجوز إخضاعها لهدر الوقت والمناكفات في المجلس النيابي أو في جذرياً أيضاً مع القوى التي تحاول مصادرة الشارع بعد أن فُقرت من الحكومة بالاستقالة، ولكنها ما زالت في صلب السلطة السياسية من خلال موقعها الطائفي كالقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي ونياب المستقل.

كل من يرى أن المسؤولية اليوم عاة، وإن ماسينا ليست قدراً، وأن المبادرة واجبة، نحن مستعدون للنقاش معه في هذا المشروع السياسي وحوله، وهذه مسؤولية الأحزاب والخصيصات والقوى التي ترى أن مستقبل هذا المجتمع مهّد، ولكننا قادرون على المبادرة.

أكثر، هناك من يجب أن يُحلّوا أكثر لأنهم تناولوا على أموال الناس، أي ما يُسمى المال العام، وعلى البيئة الطبيعية التي أمعنوا فيها تسليعاً وتدميراً، إنّما هناك من لا يستطيعون تحمّل أية خسائر أبداً، لا بل يجب تأمين حقوق لهم حتى لو زادت الأعباء على آخرين، من هنا سوف تعدد الحكومة بصلاحياتها التشريعية إلى إرساء التغطية الصحية الشاملة لكلّ المقيمين ومجانبة التعليم الأساسي، ليس فقط لتأمين تماسك المجتمع بل لتحصين كرامة الناس فيه، وتثبيت شرعية الدولة والحاجة إليها.

### المكابرة التي طالت لسنوات عديدة، تحت شعار شراء الوقت، قد زادت الأعباء وراكمت الخسائر

وهم يدفعون ويقبضون الإجراءات، ويعتمدون على الأجور، الأموال المتوجبة التي لم تدفع للمؤسسات الضامنة من ضمان اجتماعي وغيره منذ سنين، وما بقي لديها من أموال معرّض لخسائر جارية، وكذلك المخّرات الإزائية التي جُمعت بصناديق التقابلات المهنية من معلمين

والمحامين وأطباء ومهندسين وغيرهم... التقنيات عديدة وتتوقف حدثها على ما تكشفه الجردة من وقائع وما تفسحه حول دولة ذات شرعية عوضاً عن انتلاف الطوائف القلقة، واقتصاد ذي المخاطر ومعطلات الحقوق والعوائد والقيم النقدية وعملات الاحتساب، وبعض هذه التعديلات يكون نهائياً ويغضه مؤقتاً وبعضه مشروطاً، لا يخفى على أحد، مركزية دور الإدارة، بمعناها الواسع، في هذه المرحلة والمراحل القادمة، ولذلك في بداية هذه المرحلة تتم تعيينات إدارية وقضائية وأمنية بمؤهلات قادرة على مواكبة هذا المشروع السياسي في مفاصله كافة.

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

ضبط تبعات الإفلاس، يجري الانتقال فوراً إلى المرحلة الثالثة التي تهدف إلى إعادة تكوين مجتمع متماسك حول دولة ذات شرعية عوضاً عن انتلاف الطوائف القلقة، واقتصاد ذي المخاطر ومعطلات الحقوق والعوائد والقيم النقدية وعملات الاحتساب، وبعض هذه التعديلات يكون نهائياً ويغضه مؤقتاً وبعضه مشروطاً، لا يخفى على أحد، مركزية دور الإدارة، بمعناها الواسع، في هذه المرحلة والمراحل القادمة، ولذلك في بداية هذه المرحلة تتم تعيينات إدارية وقضائية وأمنية بمؤهلات قادرة على مواكبة هذا المشروع السياسي في مفاصله كافة.

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،

(مروان طحطح)



بإعادة هيكله كلّ العلاقات المالية والاقتصادية في البلد، لأن المسألة لا تتوقف على دين عام وودائع الناس تربطهم علاقات تجارية في الداخل ومع الخارج، لا بد من ترتيبها كي لا تُفقد المواد والموارد وتتدرّج النزاعات،